مشرع روسي : الضربة الأمريكية في سوريا عدوان

مقتل 100 مقاتل موالٍ للنظام السوري بضربة للتحالف

تجدد الاشتباكات بين المعارضة وقوات النظام الروسي

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية

- القصف السوري الروسي يشل الحياة بالغوطة وإدلب
- الأمم المتحدة تفاوض النظام السوري لإدخال مساعدات إلى الركبان
- عشائر دير الزور تتهم الأكراد بسحب قواتها مقابل تحشيدات النظام

عواصم – «وكالات»: قال مسؤول أمريكي إن أكثر من 100 مقاتل من المتحالفين مع الرئيس السوري بشار الأسد قتلوا، بعد أن أحبط التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات محلية مدعومة منه هجوماً كبيراً ومنسقاً على ما يبدو في وقت متأخر ليل الأربعاء وصباح أمس الخميس.

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه مقدماً تفاصيل جديدة عن الهجوم «كانت القوات الموالية للنظام السوري تضم نحو 500 فرد في تشكيل كبير مترجل تدعمهم مدفعية ودبابات وأنظمة صواريخ متعددة الفوهات وقاذف مورتر».

وقال التحالف في بيان إن «قوات موالية للنظام شنت هجوماً لا مبرر له ضد مركز مراقبة معروف جيدا انه لقوات سوريا الديمقراطية».

وأضاف البيان أن «جنوداً من التحالف يعملون مع قوات سوريا الديموقراطية في مهمة استشارة ودعم ومرافقة كانوا مع شركائهم في قوات سوريا الديموقراطية حين وقع هذا الهجوم شرق نهر الفرات الذي يمثل الخط الفاصل لمنطقة خفض التصعيد» المتفق عليها مع روسيا.

من ناحيتها نقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن العضو بالبرلمان الروسي فرانز كلينتسفيتش قوله أمس الخميس، إن الضربة الجوية التي نفذها التحالف بقيادة الولايات المتحدة على قوات موالية للحكومة السورية عمل من أعمال العدوان.

ونسبت إليه الوكالة قوله: «أعمال التحالف الأمريكي لا تتماشى مع الأعراف القانونية، وهي عدوان بلا أدنى شك».

كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في قتال تنظيم داعش قال الأربعاء إنه نفذ ضربات جوية استهدفت «قوات موالية للنظام السوري» كانت قد شنت بدورها هجوماً على مقر قوات سوريا الديمقراطية.

من ناحية أخرى قالت مصادر في سوريا إن 34 مدنيا على الأقل قتلوا مع تجدد القصف المدفعي والغارات الروسية والسورية على على الغوطة الشرقية المحاصرة في ريف دمشق أمس الأربعاء. وطال القصف منشآت حيوية وأحياء سكنية.

وقالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن نحو 370 مدنيا قتلوا في الغوطة الشرقية جراء غارات قوات النظام السوري والقوات الروسية الداعمة لها منذ مطلع العام الجاري، موضحة أن بين القتلى 63 طفلا و72 امرأة.

وذكرت المصادر أن القصف بالطيران والمدفعية والصواريخ طال أمس منشآت حيوية وأحياء سكنية في مدن وبلدات بأنحاء الغوطة الشرقية، وهي عربين وحرستا ودوما وحمورية وبيت سوا وزملكا.

وأضافت المصادر أن هناك أنباء عن وجود عائلات تحت الأنقاض وأعداد كبيرة من الجرحى في حالة حرجة، بينما تواجه عناصر الدفاع المدني والإسعاف صعوبات في العمل بسبب كثافة القصف، مشيرا إلى أن القصف المستمر منذ ثلاثة أيام أدى إلى مقتل عنصر من الدفاع المدني وممرضة وسائق سيارة إسعاف.

ومع اشتداد القصف أعلن المسؤولون المحليون في الغوطة إيقاف العملية التعليمية بكافة مراحلها بعد مقتل عدد من الطلاب والكادر التعليمي جراء غارات على المدارس. كما أعلن المسؤولون أن عدة أحياء في الغوطة أصبحت مدمرة وغير صالحة للسكن.

وقال المجلس المحلي في حرستا إن قوات النظام استهدفت المدينة بصواريخ محملة بالنابالم الحارق المحرم دوليا، مما أدى إلى اشتعال حرائق واسعة في المباني والممتلكات.

وفي محافظة إدلب شمال غربي سوريا، أفادت المصادر بمقتل مدنيين جراء غارة جوية روسية على معرة النعمان في ريف المحافظة الجنوبي.

وسبق أن قتل عشرة مدنيين على الأقل في غارات جوية روسية استهدفت قرية ترملا بالريف الجنوبي. وقتل آخران في غارة روسية على مدينة سراقب بالريف الشرقي.

وتكثف الطائرات الروسية والسورية قصف المواقع المدنية والمستشفيات والمراكز الحيوية في إدلب وريفها بعد إسقاط المعارضة المسلحة طائرة روسية يوم 3 فبراير الجاري.

وأشارت مصادر طبية إلى أن معظم المواقع الطبية المستهدفة في ريف إدلب تعرضت لتدمير شبه كامل، وقد خرج معظمها من العمل بعد أن كانت تقدم الرعاية الطبية لمئات الآلاف من المدنيين.

وفي سياق متصل بالمعارك، تمكنت المعارضة السورية المسلحة من السيطرة على بلدتي إعجاز وسرجة في ريف إدلب بعد معارك مع المليشيات الداعمة للنظام السوري.

وأضافت المصادر أن غرفة عمليات «دحر الغزاة» التابعة للمعارضة السورية المسلحة تشن هجوما على قوات النظام لاستعادة القرى والبلدات التي خسرتها خلال الشهر الماضي في محيط مطار أبو الظهور بريف إدلب الشرقي.

يشار إلى أن المليشيات الداعمة للنظام تشن هجوما واسعا على مواقع المعارضة السورية المسلحة في ريف إدلب الشرقي منذ قرابة الشهر.

من جهة أخرى أكد بعثة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العاصمة الأردنية عمان، أن الأمم المتحدة تسعى وراء الحصول على موافقة النظام السوري لإدخال شحنات مساعدات جديدة لمخيم الركبان من دمشق.

وكانت الحكومة الأردنية أعطت إذنا لمرة واحدة لإدخال المساعدات الغذائية إلى مخيم الركبان قبل أسابيع عبر أراضيها، لاحتواء أزمة إنسانية نتجت عن توقف المساعدات للمخيم لمدة 6 أشهر وسط رفض النظام إدخال المساعدات لسكان المنطقة.

وقالت مصادر أن مسؤولية اللاجئين في الركبان هي مسؤولية سورية دولية، وليست أردنية، وأضافت أن «قاطني المخيم سوريون ومتواجدون على أراض سورية، وتستطيع الأمم المتحدة تلبية احتياجاتهم من داخل الأراضي السورية».

ولفتت إلى أن الأمم المتحدة والجهات الدولية «تقر بأن الظروف الأمنية والميدانية تتيح تقديم المساعدات إلى الركبان عبر سوريا، ما يجعل طلب إيصالها عبر الحدود الأردنية إجراء استثنائيا».

وأكد الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عمان محمد الحواري أن الأمم المتحدة «ستسعى وراء الموافقة السورية لإدخال شحنات المساعدات إلى مخيم الركبان خلال الأشهر الثلاثة المقبلة»، لافتا إلى أن المخيم «مؤمن حاليا وحتى الأشهر الثلاثة المقبلة بالمواد الغذائية».

من جانب آخر كشف معارضون سوريون في دير الزور أن قوات النظام تحشد قواتها في الجهة المقابلة لمناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على الضفة الشرقية لنهر الفرات بهدف التمدد شرقا، متهمة القوات الكردية بسحب عناصرها مع أسلحتها الثقيلة من المنطقة ضمن اتفاق مع النظام والجيش الروسي.

وقال مدير شبكة «الخابور الإعلامي» في دير الزور إبراهيم الحبش، إن النظام بدأ من الثلاثاء بحشد قواته تحت غطاء روسي على الضفة الشرقية لدير الزور بهدف السيطرة على أربع قرى هي الصبيحة وجديدة بكارة وجديد عكيدات وبحلة الخاضعة للفصائل العربية العاملة ضمن قوات سوريا الديمقراطية، وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط.

ونقل عن قائد عسكري في تلك القوات قوله، إن المقاتلين العشائريين «أبلغوا قوات التحالف بالتحشيدات، وكان الرد أن التحالف يفضل عدم الاصطدام بهم بالنظر إلى عدم توازن القوة بين الطرفين، وأن الأفضل هو الانسحاب».

وقال إن القوات الكردية العاملة ضمن سوريا الديمقراطية في دير الزور «سحبت الأسلحة الثقيلة وسحبت المقاتلين، وتركت القوات العشائرية العربية بمواجهة هجوم النظام إذا حصل».

لكن الناطقة الرسمية باسم حملة دير الزور ليلى العبد الله، قالت إن الوضع في المنطقة المقابلة لوجود النظام في دير الزور «هادئ نسبيا»، مؤكدة أنه «إذا حصل أي اعتداء فلنا الحق بالرد والدفاع عن النفس».

وإذ أشارت إلى أنه «بيننا وبين قوات النظام خطوط تماس، ونحن ننتشر على مسافات قريبة جداً»، أكدت «استحالة انسحابنا من المناطق التي حررناها من داعش، فنحن لا نقرط في دماء شهدائنا، ولا نزال نتلقى الدعم الكامل من التحالف».

وتقول مصادر عشائرية في دير الزور، إنه في حال حاولت قوات النظام التقدم في المنطقة، فإن المخطط لا يبدو أنه سيشمل آبار النفط، استناداً إلى أن المقاتلين الأكراد التابعين لسوريا الديمقراطية يوجدون في تلك المنشآت النفطية ويوفرون الحماية لها.

وعن سحب المعدات الثقيلة، لم تنف العبد الله أنه «تم سحب أسلحة ثقيلة إلى خطوط المواجهة الأمامية مع داعش، طالما أن، هذه المنطقة هادئة نسبيا، مقابل مواقع سيطرة النظام حيث لا داعي لانتشار السلاح الثقيل»، مشيرة إلى أن المناطق الداخلية في الجبهات الخلفية «يوجد فيها مسلحون يحمونها بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة».

ونفت العبد الله «كل الشائعات عن اتفاقيات مع النظام»، مشددة على أن «التحالف لا يزال يدعمنا لمواجهة الإرهاب في دير الزور»، مشيرة إلى أن «كل المعلومات عن نقل الأسلحة الثقيلة إلى عفرين، هو تقديرات خاطئة، لأن منبج وعفرين تمتلكان من السلاح ما يدفعهما لمواجهة الجيش التركي».

وكان الحبش نقل عن مصدر خاص من قوات العشائر العاملة ضمن سوريا الديمقراطية في دير الزور، قوله إن «هناك اتفاقاً كردياً مع النظام والروس يقضي بالانسحاب من قرى في الضفة الشرقية لدير الزور، مقابل منح الأكراد امتيازات في عفرين»، بينها تعزيزات بالسلاح أو السماح بنقل مقاتلين.

وقال الحبش إن أحد القادة العسكريين اتهم الأكراد بأنهم «باعوا مقاتلي العشائر للنظام والروس»، مشيراً إلى أن الموقف الميداني للعشائر هو «المواجهة في حال حاول النظام التقدم في المنطقة».

تونس: البرلمان الأوروبي اعتمد معطيات قديمة لإدراجنا على القائمة السوداء لتمويل الإرهاب

نواب في البرلمان الأوروبي في جلسة تصويت

تونس – «وكالات»: قال وزير مالية تونس «إن القرار الأوروبي بتصنيف تونس ضمن القائمة السوداء للدول المعرضة لمخاطر تبييض أموال وتمويل الإرهاب قد اعتمدت تقييمات قديمة تعود الى ما قبل 2015.

وأوضح وزير المالية رضا شلغوم في تصريحات للصحافيين إثر جلسة عامة في البرلمان أن «مفوضية الاتحاد الأوروبي اعتمدت في تصنيفها تقييمات المجموعة الدولية للعمل المالي، وهي تعود إلى فترة ما قبل عام 2015 والتي أفضت آنذاك الى ضرورة مراجعة بعض التشريعات».

وصوت نواب البرلمان الأوروبي الأربعاء لصالح قرار بإدراج تونس ضمن القائمة السوداء للدول المعرضة بقوة لخطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ويشكل هذا التصويت تهديداً إضافياً لصورة تونس رغم النوايا المعلنة من الاتحاد الأوروبي لدعم الانتقال الديمقراطي والاقتصادي المتعثر في الديمقراطية الناشئة.

ويأتي التصويت بعد أيام فقط من قرار الاتحاد سحب تونس من القائمة السوداء للملاذات الضريبية وإلحاقها بالقائمة الرمادية، وهي خطوة كانت أثارت غضبا لدى الشريك المتوسطي.

وكانت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي والمكلفة بمراجعة الدولة «المعرضة لمخاطر عالية» قد اتخذت هذا القرار في اجتماع لها يوم 29 يناير الماضي.

ويملك البرلمان حق «الفيتو» على القائمة السوداء، وهي إحدى الآليات التي تسمح له بحماية النظام المالي للاتحاد ضد عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لكن القائمة ظلت مصدر خلاف منذ أشهر بين اللجنة والبرلمان.

ويعترض عدد من نواب البرلمان أساساً ضد منهجية عمل اللجنة في إدراج أو سحب الدول من القائمة السوداء.

ويدفع النواب المعترضون على قرار اللجنة تجاه تونس بأن القائمة لا تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الجديدة التي اتخذتها تونس لتعزيز الحماية ضد الأنشطة الإجرامية، كما أن التصنيف لا يمثل دعما للديمقراطية الناشئة.

وقلقت المفوضة الخاصة بالقضاء والمستهلكين والمساواة بين الجنسين فيرا جوروفا من دعوة عدد من النواب إلى سحب تونس فوراً من القائمة وأفادت بأن اللجنة ستقوم بمراجعة ما حققته تونس في أقرب الآجال هذا العام.

تهديدات بعمليات مسلحة في سيناء والأمن يرفع استعداده للدرجة القصوى

مصر: وفد روسي يبحث إجراءات بداية بناء محطة الضبعة النووية

الرئيسان السيسي وبوتين في حفل توقيع مشروع محطة الضبعة النووية

القاهرة – «وكالات»: غادر رئيس شركة «أتوم ستروى إكسبورت» الروسية، فاليري ليمارنكو، العاصمة المصرية القاهرة، مساء الأربعاء، إلى العاصمة الروسية موسكو بعد زيارة لمصر استغرقت عدة ساعات تابع خلالها إجراءات البدء في تشييد محطة الضبعة النووية.

وذكرت مصادر، أن رئيس الشركة الروسية التقى خلال زيارته عددا من كبار المسؤولين والشخصيات ومتابعة الإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص والخطوات الخاصة بالبدء في إنشاء محطة الضبعة النووية، الأولى من نوعها في مصر، والتي من المقرر أن يتم الانتهاء من بنائها بحلول 2029، وستقدم روسيا كافة الاحتياجات النووية للمحطة لمدة تتراوح من 80-70 سنة.

يذكر أن مصر بدأت في مفاوضات مع الجانب الروسي لبناء المحطة قبل 2011، وكان الاتفاق المبدئي مع الشركة الوطنية الروسية «روس آتوم» لإنشاء المحطة النووية في «الضبعة»، التي تتكون من 4 مفاعلات قدرة الواحد منها 1200 ميغاوات، بإجمالي قدرة 4800 ميغاوات، وهو الاتفاق الذي وُقع بشكل نهائي في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخيرة لمصر أواخر العام الماضي.

من ناحية أخرى كشفت مصادر أمنية، أن الأجهزة الأمنية بشمال سيناء اتخذت تدابير في الساعات الماضية، تحسبا لتهديدات بتنفيذ عدد من العمليات المسلحة، واستهداف قوات تابعة للجيش والشرطة في شمال سيناء، من قبل عناصر موالية للتنظيمات التكفيرية.

وأشارت المصادر، إلى أن الأجهزة الأمنية، تجهز حاليا لحملة مكبرة، تستهدف بؤر تنظيم ولاية سيناء، الموالي لتنظيم داعش، والذي هدد بتفجيرات ضد مؤسسات الدولة داخل سيناء، وأن الحملة شملت مناطق وقرى جنوب وغرب مدينة العريش، والشيخ زويد.

وأوضحت المصادر الأمنية، أن الأجهزة الأمنية، الفت إجازات ضباط الجيش والشرطة المصرية، وكثفت الحضور الأمني لملاحقة هذه العناصر، وأغلقت الطرق التي تربط بين منطقة المزارع ومدينة العريش لمنع تسلل العناصر الإرهابية إلى المدينة، وكثفت الحضور في أحياء المساعيد والعبور والزهور، والتمشيط الموسع.

وأكدت المصادر، أن الأجهزة الأمنية تصدت للعمليات المسلحة، بعد رصد ترتيبات بين تيارات السلفية الجهادية بغزة، وبين «أنصار بيت المقدس»، في ظل التغييرات التي أجراها تنظيم «داعش»، مع الكيانات التابعة له، في مناطقه.

ونوهت المصادر، إلى أن وزارة الصحة المصرية، رفعت درجة الاستعداد القصوى بجميع مستشفيات محافظة الإسماعيلية، بناءً على طلب من الأجهزة الأمنية، ووزعت منشورا داخليا لتوفير أدوية ومستلزمات الطوارئ بكميات إضافية في مستشفيات محافظة الإسماعيلية، وتوفير وسائل مناسبة لنقل الأدوية والمستلزمات من أو إلى محافظات الإقليم، وفتح صيدليات الطوارئ على مدار الساعة، ووجهت بزيادة الأسرة بالأقسام ذات العلاقة بالطوارئ، ومضاعفة أعداد الأطباء «النوبتجية» بقسم الطوارئ، وإرسال جدول «النوبتجيات» للأقسام الحرجة، والتأكد من وجود أطباء وفنيي الأقسام المعاونة «الأشعة، المعمل، و بنك الدم»، وسرعة الإبلاغ عن المصابين.

وطالبت الوزارة إدارات المستشفيات أيضا بإخلاء 30 في المئة من أسرة تخصصات الجراحة العامة والعظام والرعايات المركزة والحروق، حتى انتهاء فترة رفع الاستعداد القصوى، وعمل حصر بعدد خلايا حفظ الموتى في المستشفيات، والإبلاغ عن أي أعطال مفاجئة فور حدوثها، وإلغاء إجازات الأطباء والصيادلة والممرضين، والفنيين والعمال، وتوفير أكياس الدم ومشتقاته من جميع الفصائل.